الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية
الخاصة وإنهاء الاستعمار
(اللجنة الرابعة)
الجلسة ٤
المعقودة يوم الأربعاء،
٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الرابعة

الرئيس: السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

المحتويات

طلبات الاستماع

البند ١٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة في بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع لمقدمي الطلبات

البند ١٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة في بنود أخرى من جدول الأعمال)* (تابع)

البند ٨٨ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي* (تابع)

البند ٨٩ من جدول الأعمال: أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية* (تابع)

البند ٩٠ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة* (تابع)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي* (تابع)

البند ٩١ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي* (تابع)

* بنود قررت اللجنة النظر فيها في نفس الوقت.

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.4/51/SR.4
29 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٠

طلبات الاستماع

١ - الرئيس: أبلغ أعضاء اللجنة بأنه تلقى مجموعة من الرسائل تتضمن طلبات للاستماع فيما يتعلق بكاليدونيا الجديدة (A/C.4/51/4/Add.1)، والصحراء الغربية (A/C.4/51/5/Add.4-8)، في إطار البند ١٨ من جدول الأعمال، ثم دعا أعضاء اللجنة إلى الموافقة على هذه الطلبات.

٢ - وقد تم إقرار ذلك.

البند ١٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة في بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع) (A/51/23 (الفصل الثاني، الجزآن الثالث والرابع؛ الفصل الخامس، الجزء التاسع؛ الفصل السادس، الجزء العاشر؛ الفصل السابع، الجزء العاشر) و A/51/428، و A/AC.109/2041، و Corr.1، و 2043، و 2044 و Add.1، و 2045-2046، و 2047 و Add.1، و 2049 و Corr.1-2، و 2050-2053، و 2054 و Add.1، و 2055-2059، S/1996/43 و Corr.1، و 343 و 674)

الاستماع لمقدمي الطلبات

مسألة كاليدونيا الجديدة (A/C.4/51/4/Add.1)

٣ - بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد فاميتان (الجبهة الوطنية الاشتراكية لتحرير شعب الكاناك) مقعدا على مائدة مقدمي الطلبات.

٤ - السيد فاميتان (جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني): قال إنه يجري منذ عشر سنوات متواصلة النظر، في اللجنة الرابعة، في الحالة في كاليدونيا الجديدة. ومن المعروف جيدا أنه حدثت في العالم في السنوات الأخيرة تغييرات هامة سياسية وجيوبوليتيكية، أدت إلى خروج بعض البلدان من قبضة الاستعمار. بيد أنه يلزم التأكيد على أن الحفاظ على آليات مراقبة وتنفيذ المبادئ والإجراءات في مجال إنهاء الاستعمار له معنى هام لبعض الشعوب الموضوعة تحت الوصاية. وإقرار حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال، المنصوص عليه في قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠ و ١٥٤١ (د - ١٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠، وفي إعلان العقد ١٩٩٠-٢٠٠٠ العقد الأول لإنهاء الاستعمار، وإعلان العقد ١٩٩٥-٢٠٠٥ العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم يبدو لشعب الكاناك وغيره من الشعوب الأصلية التي تشكل أقلية في بلدها، ضمانا للحماية من هيمنة وسيطرة البلدان الامبريالية القوية، ومن ثم الحق في الحرية والكرامة والسيادة والاستقلال.

٥ - وأردف قائلا إن شعب الكاناك يسعى، في سياق كفاحه، إلى اتباع أفضل الطرق المؤدية إلى التوصل إلى اتفاق سياسي. نظرا لأن القوة المقابلة لم تترك له إمكانية اختيار وسائل إقرار الحق في التحرر وفك

أسر القيود. وقد أمكن عقد اتفاق ماتينيون في عام ١٩٨٨ لأن فرنسا كشفت فجأة عن رغبتها في إنهاء الاستعمار، نتيجة لتحول كفاح شعب الكاناك المليء بالتضحيات، في أعوام ١٩٨٤-١٩٨٨ إلى ثورة ضد سياسة الحكومة الفرنسية. وينبغي ملاحظة أن الحكومة الفرنسية أهملت دائما طلبات شعب الكاناك فيما يتعلق بالأراضي والحقوق، مشيرة في كل مرة إلى قوانين وقواعد لا يفهما سوى الفرنسيين. وبعد التوصل إلى توقيع اتفاق ماتينيون في عام ١٩٨٨، أطلق شعب الكاناك نداء جديدا، اقتناعا منه، بأن هذه الخطة يمكن أن تهيئ الظروف المناسبة التي تسمح للأطراف الثلاثة في هذه الاتفاقية، وأحدها فرنسا بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، بأن تحقق في النهاية عملية إنهاء الاستعمار. وفي سياق المحادثات التي سبقت الاتفاق على هذه الخطة، طلبت جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني إلى الحكومة الفرنسية أن تتخذ التدابير اللازمة كيما تجعل عملية إنهاء الاستعمار عملية لا يمكن عكس مسارها فيما يتعلق بكاليدونيا الجديدة. ومن ثم تحرر شعب الكاناك في نهاية الأمر.

٦ - وأضاف قائلا إنه على أعتاب الاستبيان المتعلق بمسألة تقرير المصير، الذي سيجرى في عام ١٩٩٨، تنبغي ملاحظة أنه في سياق الـ ١٠ سنوات الماضية تحقق تقدم لا شك فيه. فما توفر من وسائل سياسية وتقنية ومالية وفقا لاتفاق ماتينيون يبرر لأول مرة انتظار شعب الكاناك، الذي أمضى غالبية هذا الانتظار في المنفى والمحتجزات.

٧ - واستمر قائلا إنه على الرغم من النتائج الايجابية المتحققة في تنفيذ الخطة، فقد ووجهت مصاعب. فلم تستطع جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني والقوى التقدمية بالفعل في سياق سنوات طويلة تعبئة جميع المشاركين السياسيين في الكفاح من أجل إزالة النظام الاستعماري المتأصل في كاليدونيا المتناسب مع القوانين المحلية المحافظة، وذلك بسبب تصلب الحكومة الفرنسية. ففي خلال ثمان سنوات عقب توقيع اتفاق ماتينيون، ظلت المشكلة الرئيسية هي عدم التسوية، والتسوية هي التي تؤدي إلى تحول كاليدونيا الجديدة من دولة معتمدة ماديا على غيرها إلى دولة تهيمن على اقتصاد السوق، تسير في طريق التنمية العادية مما يسمح بتوافر الامكانيات وتهيئة الظروف المواتية المؤدية إلى تحقيق استقلال اقتصادي ومالي أوسع نطاقا. ويستدعي هذا إجراء اصلاحات في نظام الميزانية والنظام المالي. كيما تتكون في البلد الثروة اللازمة لتحقيق تمويل التنمية فيها. ومن أجل هذا، يلزم تغيير عقلية الجمهور وجعل مواطني البلد مسؤولين عن التنمية ذاتها. ويتطلب هذا كذلك توجيه وسائل الدولة إلى هدف تحقيق المهام في مجال التنمية. وكثيرا ما تقع الوسائل العامة والخاصة في أيدي الطبقة المميزة لرجال الأعمال، الذين يمارسون نفوذا خاصا في المنطقة الجنوبية، التي يديرها حزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية.

٨ - ومضى قائلا إن استخدام الموارد الطبيعية، ولا سيما النيكل، هو أساس النشاط الاقتصاد في البلد. بيد أنه على الرغم من وجود ٣٠ في المائة من الرصيد العالمي المعروف للنيكل، فإن حصة البلد من الانتاج العالمي من المواد النصف مصنوعة من النيكل لا يتعدى ٦ في المائة. فالقيمة المضافة، التي تتكون في عملية تجهيز المعادن من خام هذا المعدن تضيع وتذهب إلى أيدي الشركات الأجنبية. ولهذا السبب وضعت شركة استخراج المعادن الجبلية لجنوب المحيط الهادئ وقدمت لرئيس وزراء فرنسا مشروعا لبناء مصنع

معادن في شمال البلد. وهذا المشروع على وشك الانهيار الآن لأن المصـــالح الفرنسية الضخمة تعمل كل ما بوسعها لتعرقل تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها رئيس وزراء فرنسا.

٩ - واستطرد قائلا إنه في المجال الاجتماعي يلزم إجراء بعض الاصلاحات، ولا سيما في مجال التشريعات العمالية والضمان الاجتماعي. وإشراك سكان البلد، ولا سيما شعب الكاناك، في الحياة الاقتصادية والاجتماعية مهمة من المهام ذات الأولوية، فمنذ زمن طويل وشعب الكاناك مستبعد من عملية اتخاذ القرار في تنفيذ المهام المتسمة بالمسؤولية، ويلزم بسرعة القضاء على عدم التوازن الإثني هذا.

١٠ - واسترسل قائلا إنه ينبغي إيلاء الاهتمام لمسألة الهجرة من المنطقة المتروبوليه وأوروبا فنتائج آخر تعداد عام للسكان، الذي نشر منذ شهر مضى، تشهد على زيادة عدد سكان كاليدونيا في الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٦، وذلك بسبب هجرة ٠٠٠ ١٥ شخص من المنطقة المتروبولية. ولهذا عواقب خطيرة، نظرا لأن المهاجرين يشتركون في الانتخابات المحلية ويمكنهم تكوين جماعات ضغط، يمكن أن تؤثر على نتائج الاقتراع الذي سيجرى في عام ١٩٩٨، وعلاوة على ذلك، تشغل هذه الفئات، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، الوظائف وتسهم في تعزيز استبعاد وتهميش الضحايا من سكان البلد الأصليين ولا سيما الشباب الكاناكي.

١١ - واستطرد قائلا إنه فيما يتعلق بمسألة ملكية الأرض، فإنه نتيجة لإجراء إصلاحات الأراضي في الفترة من ١٩٧٨-١٩٩٦ فإن الأراضي التي أعيدت لشعب الكاناك سمحت لمجموعة من العشائر والقبائل أن توسع من ملكيتها من الأراضي وأن تعيد الأراضي إلى الأسلاف. بيد أن مساحة الأرض المخصصة لساكن واحد في الريف هي الضعف للأوروبيين وتكون في المتوسط حوالي ٥٠٠ هكتار. وتواصل جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني مطالبة السلطات الفرنسية بتنفيذ التدابير اللازمة للاستمرار في إصلاحات الأراضي.

١٢ - وقال إن فرنسا تعلن في محافل دولية مختلفة منذ عام ١٩٨٨ أنه يجري تنفيذ إنهاء الاستعمار المفترض في كاليدونيا الجديدة في إطار اتفاق ماتينيون. بيد أن هذا لا يتفق مع الأنشطة المضطلع بها، وما تزال هذه العملية غير مقبولة. ومنح كاليدونيا الجديدة مركز الدولة المستقلة ذات السيادة هو القرار الوحيد الذي يؤدي إلى الاستقرار السياسي. ويؤمن شعب الكاناك بذلك، ليس فقط لأن الحصول على الاستقلال والسيادة لا يسمح له فقط بإحياء الاستمرارية التاريخية وإنما لأن هذا هو الطريق الوحيد الذي يضمن تحقيق الاستقرار السياسي والتنظيمي، الأمر الذي لا غنى عنه لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

١٣ - وأردف قائلا إنه ينبغي أن تولي اللجنة الاهتمام اللازم بشأن فرنسا ما تزال ترفض أن تأخذ على عاتقها المسؤولية التاريخية فيما يتعلق بشعب الكاناك وما تزال غير مستعدة لمنح البلد الحق في نيل السيادة والاستقلال. ففي سياق المحادثات الرسمية التي دارت بين الأطراف الرئيسية في اتفاق ماتينيون في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٦ قدم كل طرف وجهة نظره في الحل. فاقترح حزب التجمع من أجل كاليدونيا

داخل الجمهورية منحها مركز البلد المستقل ذاتيا بسلطات واسعة في ٣٠ سنة. وتؤيد جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني سيادة واستقلال كاليدونيا الجديدة اعتبارا من عام ١٩٩٨، بشروط تتحدد فيما بعد. وقد أعلن رئيس وزراء فرنسا، آلن جوبيه، في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ أن منح كاليدونيا الجديدة مركز البلد المستقل لا يتفق مع البحث المنشود عن جميع الحلول. واقترح المركز الذي يتضمن الاستقلال الذاتي الواسع. وتوسيع سلطات المؤسسات المحلية، وتقديم المساعدة الاقتصادية وتأجيل مواعيد إجراء الاقتراع بشأن مسألة تقرير المصير إلى أجل غير مسمى فجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني قررت أن توقف مشاركتها في المحادثات مع طرفي الاتفاقية، نظرا لأنها ترى أن هذا الموقف غير مقبول. وهذا الاختيار الفعلي لوجهة النظر هذه يتعارض مع إرادة الشعب الفرنسي الذي أوصى ممثلي فرنسا، في الاستبيان الذي أجري في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، بالنظر بإيجاب في وجهة النظر القائلة بمنح البلد الاستقلال، وكذلك في وجهة النظر المعارضة. وقد بينت الجبهة، باتخاذها هذا القرار، أنها أوضحت أن تسوية النزاع بين شعب الكاناك وفرنسا ومسألة منح كاليدونيا الجديدة السيادة والاستقلال قد انتقلا إلى مرحلة البحث عن تسوية مقبولة من الطرفين عن طريق الحوار. وقد قبلت الحكومة الفرنسية، بعد شهرين من الانتظار، طلب الجبهة هذا وحددت أطرا جديدة للمحادثات، مانحة الأفضلية في المرحلة الأولى للمحادثات الثنائية بين الجبهة وفرنسا. وفي جوهر هذه المحادثات تقع تسوية النزاع الاستعماري وعملية انتقال البلد إلى الاستقلال وفي المرحلة الثانية يجري النظر في توسيع المحادثات بدعوة حزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية وقوى سياسية أخرى في البلد للاشتراك فيها.

١٤ - واختتم كلامه قائلا بأن طلب إلى الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة أن تمد يد العون كيما تنفذ فرنسا مهمتها التاريخية فيما يتعلق بكاليدونيا الجديدة وفقا لمبادئ وأحكام ميثاق منظمة الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة.

١٥ - السيد فاميتان يترك مقعده على مائدة مقدمي الطلبات.

البند ١٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة في بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع) (A/51/23 (الفصل الثاني، الجزآن الثالث والرابع؛ الفصل الخامس، الجزء التاسع، الفصل السادس، الجزء العاشر، الفصل السابع، الجزء العاشر) و A/51/428، و A/AC.109/2041 و Corr.1 و 2043، و 2044 و Add.1، و 2045-2046، و 2047 و Add.1، و 2049 و Corr.1-2، و 2050-2053، و 2054 و Add.1، و 2055-2059، و S/1996/43 و Corr.1، و 343 و 674)

البند ٨٨ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/51/23 (الفصل الرابع، الجزء الثامن) و A/51/316 و Add.1)

البند ٨٩ من جدول الأعمال: أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية (تابع) A/51/23 (الفصل الثالث، الجزآن الخامس والسابع)

البند ٩٠ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/51/23 (الفصل الرابع، الجزء السابع) و A/51/212، و A/AC.109/L.1853 و E/1996/85)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/51/3، الجزء الخامس، الفرع ألف)

البند ٩١ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/51/373)

١٦ - السيد غواني (أوروغواي): قال إن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء، التي شاركت في المناقشات العامة للجنة في العام الماضي، أدركت فائدة إيفاد بعثات من أجل الكشف عن مختلف مشاكل الشعوب والأقاليم. وينبغي في الجلسات الحالية إيلاء الاهتمام لممارسة الاضطلاع بإيفاد بعثات لتحقيق الهدف المتمثل في مراعاة مطالب ورغبات الشعوب في التحديد النهائي لمصيرها.

١٧ - وأردف قائلا إنه فيما يتعلق بمسألة كاليدونيا الجديدة فإنه يعرب عن ارتياحه لمجموعة التغييرات الإيجابية التي حدثت والتي منها، على سبيل المثال، تعزيز عملية استعراض اتفاق ماتينيون من خلال عقد مشاورات تنسيقية بشكل أكثر تكرارا بين الأطراف في مجال بناء المساكن، والعمالة، والتدريب المهني والوقاية الصحية مما يؤدي إلى بناء الأساس اللازم لتقرير مصير سكان الإقليم.

١٨ - وأضاف قائلا إن توكيلاو تمثل نموذجا لإقليم قرر مصيره على أساس أطر معيارية. فالتعاون بين الدولة القائمة بالإدارة، وسكان الإقليم ومنظمة الأمم المتحدة يمكن أن يؤهلها لتكون نموذجا فريدا.

١٩ - واستمر قائلا إنه فيما يتعلق بالصحراء الغربية فإنه يعرب عن أسفه الشديد لوقف عملية السلام، التي بدأت تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة، الموجهة نحو إجراء استبيان بشأن مسألة تقرير المصير. وتعلن أوروغواي عن مساندتها القوية لخطة السلام المذكورة وتنفيذها على أساس المبادئ المتفق عليها. وينبغي استئناف عملية تحديد الهوية على أساس نتائج تعداد عام ١٩٧٤. فمنذ زمن طويل بدأ في الرباط حوار بين الطرفين فتح الباب لفرصة فريدة كيما يتوصل الطرفان الأساسيان في هذا النزاع إلى اتفاق نهائي يتعلق باتخاذ التدابير اللازمة لتنشيط العملية.

٢٠ - ومضى قائلا إن أوروغواي، التي لها علاقاتها التقليدية مع جمهورية الأرجنتين وصلات رائعة مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ما تزال تشعر بالقلق بشأن مسألة جزر مالفيناس. وتجدد

دعوتها للطرفين بالاستمرار في عملية المحادثات مع الأخذ في الاعتبار القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ولجنة إنهاء الاستعمار.

٢١ - واستطرد قائلا إن أوروغواي مقتنعة بأن أي قرار في مجال إنهاء الاستعمار يجب أن يتضمن شروطا محددة تحقق التنمية المستدامة للأقاليم وحصولها على الحكم الذاتي. وفي هذا الصدد فإن التعاون بين الدول الأطراف، ولا سيما الدول القائمة بالإدارة، وقيام الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة له أهمية كبرى.

٢٢ - واختتم كلامه قائلا إن أوروغواي تدعو إلى النظر في مسألة إرسال الموارد المفرج عنها من انتهاء عملية إنهاء الاستعمار، وذلك من أجل تقديم المساعدة إلى البلدان التي حصلت على الحكم الذاتي منذ زمن قريب، والتي تواجه صعوبات في عملية التنمية.

٢٣ - السيد ويلموت (غانا): أعرب عن موافقته على خلاصات وتوصيات اللجنة الخاصة بشأن مسألة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الواردة في وثيقة عملها ويدعو الدول القائمة بالإدارة على التعاون معها لدعم مصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وهو يؤيد دعوة اللجنة الخاصة إلى الدول القائمة بالإدارة إلى الاستمرار في تنفيذ التزاماتها التي تنص عليها المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بإفادة الجمعية العامة بصفة دورية بمعلومات عن الأقاليم الواقعة تحت إدارتها. فهذه المعلومات إلى جانب خلاصات البعثات الخاصة التي توفرها اللجنة الخاصة إلى هذه الأقاليم تسمح لها بأن توضح رغبات هذه الشعوب وتحدد الإجراءات التي يمكن بها تحقيق هذه الرغبات.

٢٤ - وقال إن غانا تدعو، من أجل السلم والأمن العالميين، إلى إجراء محادثات سلمية بين الدول القائمة بالإدارة، التي تسعى إلى السيطرة على بعض الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وفي غضون ذلك، ينبغي تذكرة هذه الدول بأن تقرير المصير ليس له بديل. وفي هذا الصدد يجب على شعوب هذه الأقاليم أن تشارك مباشرة في هذه المحادثات.

٢٥ - وأردف قائلا إنه يعرب عن تقديره الشديد للتعاون القيم لحكومة نيوزيلندا مع اللجنة الخاصة ويهنئها عليه. ويعرب عن ارتياحه لأن نيوزيلندا أعلنت عن عزمها على تنفيذ رغبات شعب توكيلاو. ويعرب عن أمله في أن تحذو بلدان أخرى قائمة بالإدارة حذوها.

٢٦ - وأضاف قائلا إن وفد غانا يشاطر اللجنة الخاصة رأيها في أن القواعد الحربية والعسكرية في الأقاليم المذكورة يمكن أن تكون عقبة في سبيل حصول شعوب هذه الأقاليم على حقها في تقرير المصير. وفي هذا الصدد فإن الوفد يلاحظ مع الارتياح المعلومات الواردة في تقرير اللجنة عن الإقلال من حجم بعض من هذه القواعد. وتدعو غانا الدول القائمة بالإدارة، التي لها قواعد في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أن تحد بشدة من حجمها من أجل تصفيتها فيما بعد.

٢٧ - واختتم كلامه بأن أعرب عن قلقه الشديد للاستمرار في عدم إحراز تقدم في مسألة الصحراء الغربية، فينبغي أن تتوفر لسكان هذا الإقليم إمكانية استيفاء حقهم في تقرير المصير. ويتفق موقف غانا إزاء هذه المسألة مع قرارات منظمة الوحدة الأفريقية. وترى غانا أن خطة التسوية التي وافق عليها طرفا النزاع تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة، قد يصبح كالعادة أكثر فعالية عن طريق تحقيق تسوية شاملة من أجل شعب الصحراء ومن أجل السلم والأمن في المنطقة. ويساور غانا القلق لعدم وجود أي دليل لاستئناف عمل لجنة تحديد الهوية. وهي تدعو من جديد إلى استمرار الحوار، الذي له أهمية قصوى للخروج من هذا الطريق المسدود. وهي تدعو مرة أخرى الطرفين إلى الدخول في محادثات مباشرة، تفتح الباب لاستئناف عملية تحديد الهوية.

٢٨ - السيد بعلي (الجزائر): قال إن منظمة الأمم المتحدة بوسعها أن تفخر عن حق بأنشطتها وبإسهامها ككل في مسألة إنهاء الاستعمار في العالم. وقد وضع قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠ الأساس النظري والقانوني الذي وسع من إمكانية المنظمة في تعزيز عملية إنهاء الاستعمار. واليوم يلزم التأكيد مرة أخرى على الالتزام الجماعي الكامل في تنفيذ هذا القرار والتأكيد بصفة خاصة على واجب منظمة الأمم المتحدة إزاء الشعوب والأقاليم المستعمرة.

٢٩ - وأردف قائلا إن هذه المسؤولية تكتسب أهمية خاصة في حالة الصحراء الغربية لأن منظمة الأمم المتحدة اتخذت قرارا بالاضطلاع بإجراءات للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة على أساس خطة التسوية، يقبلها طرفا النزاع - وهما مملكة المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)، وذلك لتزويد شعب الصحراء الغربية بإمكانية استيفاء حقه في تقرير المصير عن طريق تنظيم استبيان بحرية وعدل ونزاهة. وعلى الرغم من الجهود المستمرة والمتوالية، أدت مشاكل عديدة إلى إخفاق جدي في تنفيذ خطة التسوية. وسبب هذا هو أن الحواجز النفسية، الموجودة لدى طرفي النزاع، ما تزال قائمة. وأن الثقة والشروط السياسية، الباعثة على تأسيس عملية التقدم نحو السلام، لم تُبن بعد. ويلزم تنظيم محادثات مباشرة بين مملكة المغرب وجبهة البوليساريو.

٣٠ - وأضاف قائلا إن الجزائر تدعو على الدوام الى التسوية السلمية للنزاع بين الشعبين الشقيقين، شعب المغرب وشعب الصحراء الغربية بوصف هذه التسوية السبيل الوحيد للحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة. ولا يمكن تحقيق وجود مغرب المستقبل إلا في اتحاد دائم وواحد ومتماسك عن طريق تحقيق الآمال المشروعة لشعبي هذه المنطقة. وبوصف الجزائر دولة مجاورة ومراقبا رسميا في تنفيذ خطة التسوية. وإدراكا منها لمسؤوليتها الجسيمة، فإنها تؤيد تهيئة الأحوال اللازمة التي تسهم في تنفيذ خطة السلام في جو من الثقة والمصارحة والنزاهة.

٣١ - واختتم كلامه قائلا إن المجتمع الدولي ومجلس الأمن والجمعية العامة يجب أن يتخذوا تدابير عاجلة وحازمة لاستئناف تنفيذ عملية السلام. وينبغي للجمعية العامة أن تستخدم نفوذها المعنوي والسياسي من أجل استئناف عملية السلام المعلقة وتأكيد الالتزام بتنفيذ خطة التسوية تنفيذا دقيقا وشاملا. وفي هذا

الصدد ينبغي للأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة أن تدعو الى بذل المزيد من الجهود في جميع جوانب تنفيذ خطة التسوية من أجل إجراء استبيان حر ونزيه في مسألة تقرير المصير للصحراء الغربية. ويلزم أن توجه جهود المجتمع الدولي الى استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وتزويد البعثة بجميع الوسائل اللازمة التي تكفل لها تنفيذ ولايتها. ولا ينبغي الشك في أن التسوية النهائية لمشكلة الصحراء الغربية بالاستيفاء الشامل لحق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير والاستقلال ستخلق حافزا جديدا لبناء اتحاد المغرب ومن ثم تحقيق الاستقرار والمصالحة، الأمر اللازم بالضرورة لهذه المنطقة.

٣٢ - السيد فيرايودا (اندونيسيا): قال إنه على الرغم من الانجازات الهامة التي تحققت في مجال إنهاء الاستعمار، لا ينبغي إقصاء مسألة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي عن النظر، فكثير من هذه الأقاليم جزر غير كبيرة، لها سماتها الذاتية ومشاكلها. وعدم استدامة اقتصادها وبيئتها يجعلها مستضعفة ويستدعي أن يولى لها انتباها خاصا من جانب الدول القائمة بالإدارة. ووفد اندونيسيا مقتنع اقتناعا تاما بأن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة سيؤدي الى تطبيق إجراءات متساوية إزاء الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فقد أوضحت الجمعية العامة مرارا موقفها، الذي يتلخص في أن عوامل مثل المركز الجغرافي، وحجم الإقليم، وعدد السكان، والموارد المحدودة لا يجب أن تعرقل من حصول هذه الأقاليم على حقها في تقرير المصير.

٣٣ - وأردف قائلا إنه في السنوات الأخيرة أضيفت، الى الهدفين ذوي الأولوية المتمثلين في الاستقلال الوطني واستيفاء الحق في تقرير المصير، مهام حيوية مثل تحقيق الاعتماد الذاتي والنمو الاقتصادي. وفي عصر العولمة والاعتماد المتبادل يلزم تنشيط الحوار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، الذي يجب أن يجري على أساس التعاون الحقيقي، وإيلاء الاعتبار للمصالح المتبادلة والتوزيع العادل للمسؤوليات. ويلزم توسيع وتقوية التعاون بين الجنوب والجنوب لصالح الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وفي هذا الصدد تعلن اندونيسيا باغتباط عن توسيع وتعزيز برامجها لتقديم المساعدة التقنية.

٣٤ - وأضاف قائلا إن الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تضطلع بدور هام في التعجيل بالتقدم في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وهذه المساعدة عنصر لازم لمساعدة الشعوب في طريق الاعتماد الذاتي. ويلاحظ وفد اندونيسيا توصيات لجنة الطلبات والمعلومات والمساعدة. فتوصياتها مصدر نفيس للمعلومات اللازمة لتقديم المساعدة الى اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار للاضطلاع بولايتها على نحو فعال.

٣٥ - واختتم كلامه قائلا إن اندونيسيا مقتنعة بأن زيادة الدول القائمة بالإدارة لتعاونها الوثيق يمكن أن يساعد على تعزيز منظمة الأمم المتحدة من خلال توسيع روح توافق الآراء والتعاون وهي مقتنعة كذلك بأن منظمة الأمم المتحدة تضطلع اليوم أكثر من أي وقت مضى بدور هام في تصفية آخر آثار الاستعمار.

٣٦ - السيد دودش (تونس): قال إن منظمة الأمم المتحدة حققت انجازات هامة في مجال إنهاء الاستعمار، خرجت بفضلها شعوب كثيرة من نير الاستعمار واستوفت حقها في تقرير المصير. ويحق للمنظمة أن تفخر بهذه الإنجازات وأن تسعى الى زيادتها كيما تتخلص شعوب العالم نهائيا من الاستعمار. وعلى الرغم من بدء عملية إنهاء الاستعمار في فترة الخمسينات وتغير الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بدرجة ملموسة، لم يفقد مبدآ تقرير المصير وحرية الشعوب أهميتهما في الوقت الحالي. فما يزال هناك، في وقتنا هذا، شكل أو أخر من أشكال الاستعمار ولذا سيتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بمسؤولياتها في مواصلة الأنشطة في هذا المجال.

٣٧ - وأردف قائلا إن اللجنة الخاصة لمسائل إنهاء الاستعمار، التي حددت ولايتها الجمعية العامة في قرارها ١٦٥٤ (د - ١٦) المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١. تؤدي دورا هاما في هذا الصدد. ووفقا لهذا القرار يلزم للجنة أن تتابع تطور الحالة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وتقدم تقارير الى الجمعية العامة عن التقدم المحرز في هذا المجال. لذا فإن اللجنة تمثل قناة يمكن من خلالها للدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة أن تحصل على المعلومات اللازمة عن عملية تطور عملية إنهاء الاستعمار في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وأن تتخذ القرارات ذات الصلة على أساس هذه المعلومات. لذا فعادة ما تؤدي الهيئة المذكورة دورا هاما في الاضطلاع بالاتصال الدائم لمنظمة الأمم المتحدة لسكان هذه الأقاليم ومن المهم كذلك، أن تكون هناك بين جميع الأطراف المعنية صلات تتسم بالتعاون والثقة.

٣٨ - وأضاف قائلا إنه يلاحظ في هذا الصدد أن مقدمي الطلبات الذين يريدون القاء كلمتهم في اللجنة، يواجهون عقبات مالية. وتقترح تونس وجوب إيلاء عناية خاصة لهذه المسألة والتوصل الى قرار بشأنها. وعلى الرغم من أن الاستبيان يمثل شكلا من الأشكال الفعالة في تحديد إرادة سكان بعض الأقاليم، لا يمكن لمنظمة الأمم المتحدة أن تفرض تنظيم هذا الاستبيان على الشعب أو تحرمه من حقه في اللجوء الى أي طرق قانونية أخرى لحماية مصالحه. والى جانب ذلك، تلزم، في هذا الوقت، الإشارة الى شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي لها حق غير قابل للتصرف في تقرير المصير، تفضل في حالات كثيرة عدم التعجيل باتخاذ قرار عن صلاتها المقبلة مع الدول القائمة بالإدارة وتسعى الى الإبقاء على الوضع الراهن، ويفسر هذا الموقف أن أي تغيير في المركز السياسي يمكن أن يؤدي الى قطع العلاقات الاقتصادية والمالية، التي تفيد شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. والواقع أن الاستثمار في اقتصاد بعض الأقاليم جعل الكثير منها يبني اقتصادا نشطا. وتقترح تونس أن أنسب شكل للحصول على معلومات عن المركز السياسي المقبل الذي يختاره شعب هذا الإقليم أو ذاك هو المشاورات التي تجري تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة، فالعمل في هذا الاتجاه سيسمح باتخاذ قرار بشأن إنهاء المهام اللازمة الى منظمة الأمم المتحدة التي تكفل تحقيق إنهاء تصفية الاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠.

٣٩ - واختتم كلامه قائلا إنه يلزم، فيما يتعلق بدور اللجنة، التعجيل بإجراءاتها مع إيلاء الاعتبار للحقائق القائمة، ونوه مع الارتياح الى العمل الذي تم الاضطلاع به بالفعل منذ وقت قريب في مجال ترشيد

الإجراءات. وفي هذا العام ضمنت اللجنة في برنامجها النظر في المقترحات الهادفة الى إدماج اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة، فهذا الإجراء سيسمح بالتخلص من الازدواج الذي لا لزوم له وتحقيق المزيد من ترشيد الأعمال في هذه المشكلة في إطار الإصلاحات المجراة في المنظمة.

٤٠ - السيد نونييس موسكيرا (كوبا): قال إن عملية إنهاء الاستعمار تمثل مجالا من مجالات الأنشطة التي تحقق فيها منظمة الأمم المتحدة انجازات هامة، بيد أن الشك يعتريه نظرا لأنه رغما عن أنه لم يبق على نهاية العقد الدولي للقضاء على الاستعمار سوى ثلاث سنوات، لا يزال يوجد في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ١٧ إقليما يلزم إبداء القلق إزاءها.

٤١ - وأردف قائلا إنه في المؤتمر الأخير الرفيع المستوى لحركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في كولومبيا، أولى رؤساء الدول والحكومات أهمية خاصة لحق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية، في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، وأكدوا التزام بلدانهم باتخاذ التدابير اللازمة للتعجيل بالعملية المؤدية الى القضاء على الاستعمار قضاء تاما.

٤٢ - وأضاف قائلا إن اللجنة الرابعة أدت، هذا العام، عملا هاما على الرغم من مختلف القيود والموارد الشحيحة والعقبات، التي يلزم عليها أن تواجهها. وقد كان أهم نشاط من الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة هو الحلقة الدراسية المتعلقة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة المحيط الهادئ، التي عقدت في عاصمة بابوا غينيا الجديدة في بورت مورسبي، وقد سمحت هذه الحلقة الدراسية بالحصول على المعلومات اللازمة من مصادرها المباشرة بشأن الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وبإقامة اتصالات مفيدة للغاية مع الممثلين والخبراء البارزين في هذه المنطقة. وتؤيد كوبا الفكرة القائلة بلزوم عقد هذه الحلقات الدراسية كيما تتوفر للجنة الموارد الكافية للاستمرار في تنظيمها. وأعرب عن أمله في إمكانية عقد حلقة دراسية لبلدان حوض الكاريبي في السنة القادمة.

٤٣ - واستمر قائلا إن إحدى النتائج الهامة لعمل اللجنة هو تحسين نوعية القرارات المقدمة لاعتمادها، وزيادة على ذلك، فمن المناسب الإشارة الى البعثات الموفدة، التي ترسل الى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وتمثل هذه البعثات آلية هامة للغاية ذات فائدة حيوية للأنشطة التي تضطلع بها المنظمة في مجال إنهاء الاستعمار. ففي الحلقة الدراسية لبلدان منطقة المحيط الهادئ، المذكورة أعلاه، أكد استعداد شعب شامورو على استقبال البعثة المرسلة الى غوام، والأمل معقود على إيفاد هذه البعثة الى الإقليم في المستقبل القريب.

٤٤ - ومضى قائلا إن أحد البنود الهامة في جدول الأعمال مكرس لأنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية. فقد أكدت الجمعية العامة مرارا التزام الدول القائمة بالإدارة بإحراز تقدم سياسي واقتصادي واجتماعي لصالح هذه الأقاليم وبتقدمهم في مجال التعليم والحفاظ على الموارد البشرية

والطبيعية في هذه الأقاليم. بيد أن معظم النماذج المتوفرة تشهد على أن الدوائر الأجنبية تستغل الموارد البشرية والطبيعية بما يضر بالمصالح المشروعة لسكان هذه الأقاليم. ومن المناسب في هذا السياق الإشارة الى الأنشطة العسكرية، ومنها القواعد العسكرية الأجنبية الموجودة في هذه الأقاليم، التي تشكل في حد ذاتها خطرا ليس فقط على السكان، ولكن أيضا على السلام والأمن العالميين ويجب تصفية هذه القواعد.

٤٥ - واستطرد قائلا إن كوبا تلاحظ بارتياح الاتصالات الجارية بين حكومة المغرب وجبهة البوليساريو التي ستؤدي في وقت قصير، على النحو المأمول، الى تسوية عادلة للنزاع في الصحراء الغربية.

٤٦ - واختتم كلامه قائلا إنه فيما يتعلق بمسألة قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تنبغي ملاحظة أنها لا تتضمن جزيرة بورتوريكو. وتؤيد كوبا التزامها بتحقيق هذه الجزيرة لاستقلالها وتأمل في أن تسهم منظمة الأمم المتحدة في هذه العملية.

٤٧ - السيد ماريرو (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه في غضون الوقت الذي انصرم عقب إنشاء منظمة الأمم المتحدة حصل مئات الملايين في جميع أنحاء العالم بمساعدتها على "الحكم الذاتي الكامل". وتؤيد الولايات المتحدة تأييدا كاملا حق شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الحصول على الحكم الذاتي. وفي عام ١٩٦٠ امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على قرار أولي. مكرس لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. نظرا لأنه كان يتضمن نهجا سياسيا ضيقا ولم يراع شتى الأحوال، المختلفة اختلافا واسعا، التي تتسم بها هذه الأقاليم. ثم أعرب عن أسفه لأن بلده ساورها القلق لهذه المشاكل على مدى ٣٦ عاما.

٤٨ - وأردف قائلا إن الولايات المتحدة لم تر، في عام ١٩٦٠، أنه يمكن وضع منهج واحد موحد لإنهاء الاستعمار. وهي لا ترى ذلك الآن. وصيغ مثل "خضوع الشعوب للنير الأجنبي والسيطرة الأجنبية واستغلالها"، لا تعبر عن العلاقات المتبادلة بين الدول الأعضاء، التي تتولى مسؤولية إدارة هذه الأقاليم، وسكان هذه الأقاليم. فهذه الصيغ تتجاهل التغييرات الهائلة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي لحقت بشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الـ ٣٦ سنة الأخيرة. وفي نفس الوقت فليس بوسع بلده أن يوافق آليا على أن هدفه "القضاء على الاستعمار" حقيقة واقعة بالنسبة لأغلبية أو حتى لجميع هذه الأقاليم، المدرجة في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وتجربة الولايات المتحدة بوصفها دولة قائمة بالإدارة تشهد على أن شعوب معظم هذه الأقاليم تفهم أن الاستقلال ليس النتيجة الوحيدة الممكنة لتقرير المصير. وتدرك الشعوب أن اختيارها لا يتمثل في الخيارات الثلاثة الواردة في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠.

٤٩ - وأضاف قائلا إن بلده استقبل بارتياح الكلمات التي ألقى بها المندوبون في اللجنة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في بداية المناقشة. فهي تشير إلى ضرورة الإبقاء على برنامج عمل اللجنة الخاصة في الأذهان على الدوام، والنظر في النهج الجديدة وقيمتها العملية، وهي

النهج المطروحة ضمن المسائل التي تنظر فيها اللجنة، ثم أشار إلى التقدم المحدد الذي تم إحرازه في هذا المجال، فقال إنه لا يكفي أن يجرى التعبير بدقة، في جميع القرارات والمقررات التي تعدها اللجنة الخاصة، عن الحالة الفعلية السائدة في الأقاليم موضوع النظر. ففي معظم الحالات، تفوق سرعة الأحداث سرعة عمل اللجنة، وشعوب معظم هذه الأقاليم تمارس حقها في تقرير المصير، وتختار على الدوام الحكومة التي تحافظ على الوضع الراهن. وهي تختار اختيارا يقوم على أساس المعرفة في عمليات تتسم بالحرية والديمقراطية. ويلزم أن يجري التعبير في القرارات والمقررات التي تتخذها اللجنة عن هذه الحقيقة الواقعة.

٥٠ - واستمر قائلا إنه نتيجة لذلك أصبح عدد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أقل، ويرحب بلده بهذه الحقيقة. ويجب على اللجنة الخاصة، تحقيقا للفعالية وبروح الإصلاح وبدون الإضرار بمصالح شعوب هذه الأقاليم، التي ما تزال مدرجة على القائمة، أن تنظر في مسألة، هل ينبغي أو لا ينبغي الاستماع مباشرة إلى مقدمي الطلبات من هذه الأقاليم. كذلك يجب على اللجنة أيضا أن تقرر طول الفترة الزمنية التي يلزم استخدامها بوصفها "مصفاة" للجنة الخاصة، التي أنشئت منذ أكثر من ٣٠ عاما مضت فيما يتصل بالأحوال التي كانت سائدة في ذلك الوقت والتي لم تعد قائمة الآن. ثم أعرب عن اقتناعه بأن اللجنة لا ينبغي أن تبحث عن إمكانية الإبقاء على اللجنة الخاصة بعد ذلك، لأن أهداف إنهاء الاستعمار ستتحقق مباشرة، على نحو ما أوضح قبل ذلك في المناقشات. ويمكن الاستماع لمقدمي الطلبات بشكل غير مباشر في اللجنة المذكورة.

٥١ - ومضى قائلا إن شعوب معظم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لا ترى كذلك - إذا سلمنا بأن ذلك حدث فيما سبق - أن نشاط الدوائر الاقتصادية الأجنبية أو وجود الكيانات العسكرية في أراضيها يضر بمصالحها. فلحقيقة المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية لهذه الأقاليم سمة المشاكل التي تواجهها قلة من الدول الجزرية في جميع أنحاء العالم. وليس سبب هذه المشاكل الماضي الاستعماري أو الحاضر الاستعماري وحلها ممكن بمساعدة آليات مثل - آليات منظمة الأمم المتحدة، وبدونها كذلك - يمكن تطويعها لحل المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية في هذه الدول الجزرية. ويلزم رفض القرارات، المتعلقة بهذه المسائل، نظرا لأن ليس لها صلات محددة بعمل هذه اللجنة وتتضمن نتائج لا تؤيدها الحقائق.

٥٢ - واستطرد قائلا إن الولايات المتحدة تقر بأن البعثات التي توفدها منظمة الأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، عندما توفد في الوقت المناسب وبعد استشارة الدولة القائمة بالإدارة، طريقة من الطرق المألوفة في حالات الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وتلزم الإشارة إلى إمكانية إرسال هذه البعثات. بيد أن اللجنة الخاصة اتخذت، في هذا العام وبدون لزوم، تدابير لأغراض اتخاذ قرارات جديدة، تتضمن نداء إلى الدول القائمة بالإدارة بأن تستقبل البعثات التي توفدها منظمة الأمم المتحدة إلى الأقاليم، الواقعة تحت إدارتها. وهذا النهج لا يتماشى مع الشروط المتعلقة بالأقاليم. ولا سيما الحقيقة القائلة بأنه لا حاجة إلى إيفاد هذه البعثات في جميع الأحوال. وعلاوة على ذلك، ينبغي إيلاء الاعتبار للتوصيات، التي وضعتها إدارة الإشراف الداخلي بعد الحلقة الدراسية لعام ١٩٩٥ فيما يتعلق بفعالية وإلحاحية عقد هذه

الحلقات الدراسية خارج المقر الرئيسي لمنظمة الأمم المتحدة في نيويورك، وتتصل هذه الممارسة بالنفقات التي لا حاجة إليها التي تتعارض مع الشروط الجماعية للدول الأعضاء المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة.

٥٣ - واسترسل قائلا إن الولايات المتحدة مستعدة لتأييد القرارات والمقررات، التي تعكس حقائق عام ١٩٩٦، بدون الإخلال بحق منظمة الأمم المتحدة في النظر في حالة هذه الأقاليم، التي ما يزال يوجد إزاءها دواعي للقلق، في إطار لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار.

٥٤ - وقال إنه وردت في خطاب ممثل كوبا كلمة عن المركز الاستعماري لبورتوريكو، وذكّر بأن مسألة المركز السياسي لبورتوريكو نظر فيها مرارا في استفتاءات عديدة كان آخرها في عام ١٩٩٣. وتشير نتائج هذه الاستفتاءات إلى أن الأطراف المؤيدة للاستقلال في بورتوريكو قليلة. وتؤيد الغالبية العظمى من سكان هذا الإقليم الإبقاء على الوضع الراهن، لذا فهو يرى أن المسألة المذكورة ليس لها أي علاقة بعمل اللجنة.

٥٥ - السيد فوريرو (كولومبيا): قال إن نشاط منظمة الأمم المتحدة في الـ ٥٠ سنة الأخيرة، الذي أسهم إسهاما هاما في عملية حصول عدد لا يستهان به من أعضائها على الاستقلال، لا يعطيها سببا للاكتفاء بأمجادها، ووقف نشاطها في هذا المجال. فعملها في مجال إنهاء الاستعمار يجب أن يستمر طوال الوقت الذي يكون سكان هذه الأقاليم في حاجة إليه. فجميع الدول ملتزمة بتنفيذ ما ورد في الميثاق من مبادئ تتعلق بحق الشعوب في تقرير المصير. وفي هذا الصدد فمن الأهمية بمكان تقديم كل أنواع المساعدة إلى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في تنفيذها لولايتها. وليس هناك ما يمكن أن يعزز صياغة عروض واقعية عن الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، مثل التعاون بين الدول القائمة بالإدارة واللجنة المذكورة، وتمثل الاتصالات بين اللجنة الخاصة ونيوزيلندا نموذجا لهذا الحوار البناء.

٥٦ - وأردف قائلا إنه يلزم ضمان حيازة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي للوسائل الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس احترام ثقافتها والحفاظ على بيئتها. وفي هذا الصدد، قام وزراء الخارجية ورؤساء الوفود الذين شاركوا في عقد مؤتمر دول عدم الانحياز على مستوى وزراء الخارجية، منذ وقت قريب في نيويورك، بدعوة المجتمع الدولي مرة أخرى إلى الدفاع عن مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، التي بسبيلها إلى الحصول على تقرير المصير، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، وكذلك القرارات الأخرى ذات الصلة، وخاصة القرار ١٨١/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، الذي اعتمدت فيه خطة أنشطة العقد الدولي للقضاء على الاستعمار؛ ودعوا الدول القائمة بالإدارة إلى التعجيل باتخاذ التدابير ذات الصلة بهدف إحراز سكان هذه الأقاليم لتقدم في المجالات السياسية، والدستورية والاقتصادية والاجتماعية وفي مجال التعليم؛ ودعوا إلى إنشاء آلية تنسيقية فعالة لأنشطة هيئات منظومة الأمم المتحدة والدول القائمة بالإدارة وعلاوة على ذلك، أشاروا مرة أخرى إلى أن كل محاولة تبذل للنيل من الوحدة الوطنية وتنتهك السلامة الإقليمية لبلد أو آخر تتعارض مع أهداف ومبادئ ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

٥٧ - السيد بيريس غريغو (إسبانيا): أشار إلى الخطاب الذي أدلى به في اللجنة رئيس وزراء جبل طارق السيد بيتر كارواني، فقال إن موقف إسبانيا من مسألة جبل طارق لم يطرأ عليه أي تغيير. وموقف إسبانيا معروف جيدا من قبل أعضاء اللجنة الرابعة ويجد تعبيره في خطاب وزير خارجية إسبانيا الذي ألقى به في المناقشات العامة. وكذلك في مضمون بيانه الذي ألقى به في اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

٥٨ - وأردف قائلا إن خطاب رئيس الوزراء حث سكان جبل طارق على المشاركة في عملية المحادثات وأقر بأن تشارك فيها فقط دولتان ذات سيادة هما إسبانيا والمملكة المتحدة. وفي هذا الإطار، تتلخص المسألة في كيفية إشراك سكان جبل طارق. وقد وضعت في بروكسل صيغة معقولة، تسمح لسكان جبل طارق بالتواجد في المحادثات والمشاركة فيها. ولكن نظرا لأن هذا الجانب لا يعتبر دولة ذات سيادة فلا يمكن لسكان جبل طارق مناقشة موضوعات لا تدخل في نطاق اختصاصهم. وفي هذا الصدد، تنبغي الإشارة مرة أخرى إلى أن السلطات المحلية في جبل طارق سعت إلى الخروج من عملية المحادثات، وحاولت إدخال عناصر إسبانية ذات صفة سياسية، تقع في إطار سلطتها. بيد أن إسبانيا تكن احتراما عميقا لسكان جبل طارق وتود أن يشاركوا في عملية المحادثات في أسرع وقت ممكن.

٥٩ - السيد أركرايت (المملكة المتحدة): قال إن المملكة المتحدة التي تدير عشرة أقاليم غير مستقلة، ما تزال ملتزمة التزاما تاما بمبدأ تقرير المصير، الذي يعكس آمال الشعوب المعنية، والذي يجري تحقيقه وفقا لمبادئ وأحكام ميثاق منظمة الأمم المتحدة، واتفاقات ملزمة أخرى. وقد استمع وفد المملكة المتحدة باهتمام إلى البيان الذي أدلى به رئيس اللجنة الخاصة، ويلاحظ وفده تشجيع اللجنة الخاصة لقرارات مرنة، مبتكرة ذات قيمة عملية فيما يتعلق ببقية الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ثم أعرب في هذا الصدد عن دهشته لأنه على الرغم من بعض التغييرات الإيجابية التي أجريت في نصوص القرارات والمقررات المطروحة لنظر اللجنة، فما يزال الكثير منها يتضمن صياغات، تشير إلى أن اللجنة الخاصة لا تزال غير مستعدة لأن تبدأ من الحالة الواقعية في الأقاليم المذكورة ولا ترغب في مراعاة إرادة شعوبها الحية بالشكل الواجب.

٦٠ - وأردف قائلا إن رئيس اللجنة الخاصة اشار إلى الخلاصات التي انتهت إليها الحلقة الدراسية، التي عقدت في بورت مورسبي (بابوا غينيا الجديدة)، التي أشارت بصفة خاصة إلى أن شعوب الأقاليم لها الحق في اختيار بدائل أخرى للمركز السياسي، إلى جانب الاستقلال. وينتظر وفده، بنفاذ صبر متزايد، اليوم الذي تعترف فيه اللجنة الخاصة في النهاية، بأن غالبية كبيرة من الأقاليم موضع النظر، ترحب بالوضع الراهن وبالمستوى الذي بلغته في تقرير المصير وليس من الضروري إبلاغها بأنها يجب أن تخرج مما يسمى بنير الاستعمار والطوق الأجنبي.

٦١ - وأضاف قائلا إن المملكة المتحدة حققت نجاحات ذات مغزى في مجال إنهاء الاستعمار وما تزال ملتزمة جديا بواجباتها الواردة في ميثاق منظمة الأمم المتحدة في هذا المجال. وبلده يرسل بصفة دورية

إلى اللجنة الخاصة معلومات عن الأقاليم المذكورة، على النحو المنصوص عليه في المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق. وهو يرحب بالحقيقة التي مؤداها بأن جهود بلده في هذا المجال أقرت بها مجموعة من القرارات، المطروحة لنظر اللجنة الخاصة. ومع مراعاة القيود، فيما يتصل بالالتزامات المتفق عليها، فإن بلده ما يزال ملتزما التزاما شديدا بأن يحقق - بالتعاون مع الإدارات المنتخبة في الأقاليم - الإدارة الدستورية للأقاليم غير المستقلة والامتثال لمصالح وآمال شعوبها. وفي كل إقليم من هذه الأقاليم تجرى، بصفة دورية، انتخابات حرة، يمكن لجميع الأطراف من خلالها أن تدافع بحرية عن جميع المقترحات الدستورية. لذا لا ينبغي للجنة الخاصة أن تقدم طلبا لإجراء استعراضات للترتيبات الدستورية أو لبرامج التعليم السياسي أو للاستبيانات من أجل توضيح آراء شعوب الأقاليم البريطانية غير المستقلة. والمملكة المتحدة مستعدة للنظر في جميع المقترحات التي تقدمها هذه الشعوب.

٦٢ - واستمر قائلا إن المملكة المتحدة تلتزم كذلك بكل جدية بواجباتها، فيما يتعلق بالاحتياجات الاقتصادية للأقاليم غير المستقلة. وتشغل الاحتياجات الأساسية الاقتصادية والمالية لهذه الأقاليم أولوية عليا في برنامج المملكة المتحدة للمساعدة. وفي هذا الصدد فإن مشروع القرار المقدم إلى اللجنة بشأن مسألة المصالح الأجنبية الاقتصادية يثير مرة أخرى خيبة الأمل على الرغم من إحراز بعض التقدم. والواقع أن المشروع غض النظر عن الفوائد التي يمكن أن تحققها الدوائر الاقتصادية الأجنبية في الأقاليم غير المستقلة. وكثير من الحكومات المنتخبة في الأقاليم غير المستقلة تبذل جهودا كبيرة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية، إدراكا منها بالفوائد التي يمكن أن تحققها هذه الاستثمارات. ويجب على اللجنة الخاصة أن تقر بالدور الإيجابي للاستثمارات الأجنبية. وخاصة في الدول الجزرية الصغيرة ذات الموارد المالية والطبيعية المحدودة. ويدعو وفده اللجنة الخاصة إلى عدم رفض جميع التصويبات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي الموجهة نحو القضاء على التحيز في صياغات مشروع القرار المذكور.

٦٣ - السيد بانيت (تايلند): أشار إلى أنه على الرغم من عدم وجود بديل، في إطار عملية إنهاء الاستعمار، لمبدأ استيفاء حق تقرير المصير، توجد بدائل بناءة محددة، في قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠، تنص على تنفيذ هذا الحق، مثلا عندما يكون الكيان دولة مستقلة، فيمكنه الاتحاد بإرادته مع دول مستقلة أو الانضمام إلى دول مستقلة. وكيما يتحقق المزيد من التقدم في هذين البديلين يلزم إيلاء عناية جدية إليهما. وفي هذا الصدد، ترحب تايلند بالتطور الإيجابي الذي حدث في توكيلاو، وهو شعب التزم بصيغة تقرير المصير، وانتهى إلى الاتحاد مع نيوزيلندا. بيد أنه بغض النظر عن توكيلاو، يلاحظ، فيما يتعلق بأقاليم أخرى غير متمتعة بالحكم الذاتي، إحراز تقدم ملحوظ في مسألة تحقيق تقرير المصير والقضاء على الاستعمار.

٦٤ - وأردف قائلا إن أحد العوامل الهامة في التنفيذ الناجح لعملية إنهاء الاستعمار هو تحقيق الاكتفاء الذاتي من ناحية التنمية الاقتصادية، وفي هذا الصدد يلزم، بصفة خاصة، أن تقدم منظمة الأمم المتحدة والدول القائمة بالإدارة وغيرها من الدول الأعضاء المساعدة إلى الدول الحديثة الاستقلال. ومن جانبها فإن تايلند على استعداد لأن تقوم، من خلال البرنامج التايلندي للتعاون الدولي، بتقديم المساعدة في مسألة

الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، كذلك فمن الأهمية بمكان، من أجل التنفيذ الناجح لعملية إنهاء الاستعمار جمع المعلومات المتعلقة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وفي هذا الصدد توجه تايلند الانتباه مع الأسف إلى قلة البعثات الموفده، التي ترسل لتسوية هذه المشكلة، وإلى تأخر الدول القائمة بالإدارة في تقديم المعلومات إلى الأمانة العامة وفقا للمادة ٧٣ (هـ) من الميثاق. وهذا التأخير غير مقبول في عصر التكنولوجيا الحديثة للمعلومات. وبالإضافة إلى ذلك فإن تايلند تؤمن بأن جميع النقط المتعلقة بمسألة إنهاء الاستعمار ستزال من جدول أعمال الجمعية العامة بحلول عام ٢٠٠٠ إذا لم يكن قبل ذلك.

٦٥ - السيد خي يافي (الصين): قال إنه ما يزال هناك، إلى حين انتهاء العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، بعض الوقت لحل المشكلة التي لا شك في صعوبتها وإلحاحيتها وهي إتمام عملية إنهاء الاستعمار، التي تتطلب جهودا لا تعرف الكلل من جانب المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، تعلن الصين ما يلي: (١) أن شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لها حق غير قابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال على أساس ميثاق منظمة الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠؛ (٢) أن تقديم المساعدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في بناء قاعدة اقتصادية دائمة عنصر هام في عملية إنهاء الاستعمار؛ (٣) أن أي دولة ليس لها الحق في وزع قوات أو بناء قواعد وكيانات عسكرية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛ (٤) أن نشر المعلومات المتعلقة بإنهاء الاستعمار وتعميق فهم اللجنة الخاصة لأحوال حياة وآمال شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يجب أن يسهما في تحقيق الأهداف الواردة في إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. ولا ينبغي أن يؤدي أي إصلاح يجري في منظمة الأمم المتحدة إلى إضعاف فهم مسألة إنهاء الاستعمار طالما ظلت هذه المشكلة الكبرى بدون حل نهائي.

٦٦ - السيد كولوي (بوتسوانا): قال إن طرفي النزاع يتحملان المسؤولية فيما يتعلق بالطريق المسدود الذي وصل إليه تنفيذ خطة التسوية للصحراء الغربية. فالاستئناف السريع لعملية تحديد الهوية واتمام هذه العملية سيخدمان مصالح شعب الصحراء على أفضل وجه، كما سيخدمان أيضا مصالح المملكة المغربية. وإلى جانب دور منظمة الأمم المتحدة. تقوم أيضا منظمة الوحدة الأفريقية بدور هام في عملية السلام في الصحراء الغربية، وهي التي ستساعد، على نحو ما تأمل بوتسوانا، من الآن فصاعدا في تحقيق المصالحة بين الطرفين. ومن المهم كذلك أن يتيقن الطرفان في كل مرحلة من أن عملية تحديد الهوية تجري بحرية ونزاهة. وفي هذا الصدد، تدعو بوتسوانا جبهة البوليساريو والمملكة المغربية إلى إجراء حوار بأي شكل، كيما يمكن التوصل إلى استئناف عملية تحديد الهوية.

٦٧ - السيد صوول (جنوب أفريقيا): قال إن وفد جنوب أفريقيا ما زال يساوره القلق للطريق المسدود الصعب الذي وصلت إليه حالة تنفيذ خطة التسوية للصحراء الغربية. وكذلك لتخفيض عدد الأفراد العسكريين لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، ويدعو بإلحاح إلى عدم اتخاذ أي إجراء، يمكن تفسيره على أنه إضعاف لتصميم الدول الأعضاء على التوصل إلى طريقة لتسوية هذا النزاع. وفي

هذا الصدد، يجب العمل على تشجيع تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار، نظرا لأن هذا سيكون الأساس لتحقيق تقدم في عملية السلام. وتجدد جنوب أفريقيا، بالمشاركة مع دول أخرى، دعوتها إلى حكومة المغرب وجبهة البوليساريو إلى إجراء محادثات رفيعة المستوى، كيما يمكن إتاحة إمكانية استئناف عملية تحديد الهوية وتحقيق تسوية نهائية مقبولة من المجتمع الدولي.

٦٨ - الرئيس: طلب إلى أعضاء اللجنة ألا يتأخر تقديم المقترحات المتعلقة بالبند ١٩ والمقترحات والتصويبات المتعلقة بتوصيات اللجنة الخاصة عن الساعة ١٦/٠٠ يوم الأربعاء، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر.

٦٩ - السيد أراكرايت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية): تكلم ممارسة لحق الرد، فقال إن ممثل أوروغواي أعرب في كلمته عن رغبته في التوصل إلى حل فيما يتعلق بجزر فوكلاند وجزيرة جنوب جورجيا وجزر ساندويتش. وموقف المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية معروف جيدا. وقد شرحه وفد بريطانيا عند ممارسته لحق الرد في الجمعية العامة عندما رد على الكلمة التي ألقاها ممثل الأرجنتين في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٧٠ - السيد زهيد (المغرب): ذكر بأن الأمانة العامة وعدت بالرد على سؤاله.

٧١ - السيد خان (أمين اللجنة): أثنى على قيام الأمانة العامة بتقديم معلومات في ردها على ممثل المغرب مع ما ورد معها من إيضاحات ذات صلة.

٧٢ - السيد زهيد (المغرب): هنأ أمانة اللجنة لتقديم المعلومات، وإن كانت له ملاحظتان في هذا الصدد: الملاحظة الأولى، أن الوفد لا تتيسر له إمكانية الحصول على وثائق مجلس الأمن في غرفة المؤتمرات ويضطر إلى الاطلاع على الوثائق التي هناك حاجة إليها في قسم الوثائق، حيث لا يمكن في بعض الأحيان استلام التقرير المطلوب بالسرعة الكافية. والملاحظة الثانية، أن تقرير الأمين العام يغطي الفترة من ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وتشير الأمانة العامة إلى أنها بدأت من تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. بيد أن التقرير الأخير لم يتضمن محتويات أو نص هذه الوثيقة. وفي البند ٢ من الوثيقة المؤرخة ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ أشير إلى أن العقبة الرئيسية الماثلة في طريق إتمام عملية تحديد الهوية هي عدم رغبة جبهة البوليساريو في المشاركة في تحديد بعض جماعات وأفراد القبائل، الذين لا يقيمون في الإقليم. والذين ليس بوسعهم في حالات كثيرة، تقديم مرشح من الشيوخ أو بديل له. لذا فإن هذا البند مهم للغاية للمغرب، وهو مرتبط بالبند ٣ من وثيقة الأمين العام المؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ (A/51/428)، الذي يشار فيه إلى تقرير الأمين العام إلى المجلس المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (S/1995/779) حيث يشار إلى أن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية يجب أن تنظر في جميع البيانات التي صدرت بالشكل المناسب.

٧٣ - وأردف قائلا، ومن ثم فقد أكد تقرير الأمين العام للمجلس المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ أن بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية يجب عليها أن تنظر في جميع البيانات، المقدمة بالشكل المناسب، التي اقترحتها البعثة المذكورة في الأحوال التي لا ترغب فيها جبهة البوليساريو، أو لا يكون بوسعها، ضمان اشتراك الشيخ، كيما يمكن أن تمضي عملية تحديد الهوية على أساس وثائق إثبات الهوية. وتأكد هذا الالتزام من قبل البعثة المذكورة في البند ٤٨ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وإلى جانب هذا فإن الاقتراح الذي قدمه الأمين العام في البند ٤٩ من هذا التقرير، لا يتماشى مع الجزء الثاني، مما سبب مشكلة اتصال بين تقريري الأمين العام لأيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر. ففي تقرير أيلول/ سبتمبر أشير إلى أنه، من وجهة النظر التقنية، لا توجد عقبات في تنظيم تدابير تحديد الهوية في مختلف الأماكن التي يضمها الإقليم وفي الأماكن الواقعة خارجه، حيث يعيش الجزء الباقي من المطالبين، وحيث يمكن الاستمرار في ممارسة دعوة رئيسي (شيخي) قبيلتين من القبائل المعنية، حيث أن من المعلوم أن هذه الأخيرة لا يتعين عليها اختيار أي شخص من أي طرف، على نحو ما كانت تفعل في الماضي. وإذا مضت عملية تحديد الهوية بدون مشاركة هذين الشيخين لضمان الثقة في العملية، يلزم الإصرار على تقديم وثائق إثبات الهوية، مثل شهادة الميلاد، لتحديد ما إذا كان هذا الفرد أو ذاك فعلا من نسل أب من الصحراء، وغير ذلك من بيانات إثبات ميلاد الأب في الإقليم. ومن المعروف أنه اقترح على جبهة البوليساريو المشاركة في هذه العملية.

٧٤ - واختتم كلامه قائلا إن مجلس الأمن حذف من ديباجة قراره ١٠١٧ (١٩٩٥) المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ أحكام البند ٤٩ من وثيقة الأمين العام. وقد صيغ مشروع القرار، الذي نشر في التقرير المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، الوارد في الوثيقة S/1995/1013 المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ وفقا لاقتراح الأمين العام، الوارد في تقرير تشرين الثاني/نوفمبر. ثم أعرب عن رغبته في معرفة السبب في عدم الإشارة إلى هذه الوثيقة، وهي وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن. وقال أيضا إنه يود أن يتلقى إيضاحا فيما يتعلق بالسبب في الإشارة، في موجز مذكرة المغرب الواردة في البند ٣١ من التقرير الأخير، إلى استعداد المغرب في التعاون، في حين لم يشر إلى مشكلة مسؤولية لجنة تحديد الهوية في وقف عملية تحديد الهوية وعدم مسؤوليته في ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠